المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الخميس 5/آب/2021 **العدد10036**

عناوين الصحف العبرية

هآرتس:

- من ناحية اسرائيل النار من لبنان مقلقة حتى لو لم يكن حزب الله يعرف بها.
- غانتس: مسؤولان في إيران يقفان خلف الهجوم على السفينة.
- الخبراء يؤمنون بوجود احتمال لمنع اغلاق آخر، ولكنه يقل مع مرور كل يوم.
- المراقب: الدولة لا تعرف عدد البدو في النقب.
- الصندوق القومي يعمل على تسجيل العقارات خلف الخط الأخضر، مما سيؤدي الى اخلاء فلسطينيين.
- أزمة اراضي الكنيسة: السكان مضطرون لشراء بيوتهم مرة أخرى.

يديعوت احرونوت:

- مئات الملايين لتحصين الشمال.
- اصحاب المطاعم والقاعات والنوادي: "اغلاق رابع سيكون كالبلطة على رأسنا".
- معطيات الاصابة الخطيرة، ووضع النزلاء في المستشفيات في الموجة الرابعة تتكشف.

– الايادي هي ايادي إيران.
– اسرائيل تكشف عن القائد الايراني خلف العمليات في الخليج.
– هزيمة لنتنياهو – الليكود من دون مندوب في لجنة انتخاب القضاة.
– تقرير مراقب الدولة عن معاملة الشرطة للطائفة الاثيوبية: ردع زائد ومعاملة تمييزية وعنصرية.

معاريف/الاسبوع:
– اشارة من حدود الشمال.
– إطلاق ثلاثة صواريخ من لبنان أمس، والجيش يرد بنار المدفعية.
– شمال احمر.
– ماكرون يعقد مؤتمرًا لمساعدة لبنان.
– بينيت سيسافر الى الولايات المتحدة نهاية الشهر تبعًا لتطورات الكورونا.
– بينيت يدعو كبار السن الى التطعيم.
– مشروع قانون يحدد الكلمات والتعابير التي يمنع اطلاقها في الكنيست.

اسرائيل اليوم:
– جبهة الشمال تستوجب علاجا فوريا.
– إيران ستصل الى المادة المشعة في غضون عشرة اسابيع.
– "الخطوات لا تكفي، تأخرنا".
– قيود الكورونا: تفرض، ولكنها ليست كافية.
– المراقب: انفاذ القانون ضد الطائفة الاثيوبية مبالغ فيه.
– التقارير تكشف أن المدارس لا تعدّ التلاميذ للحياة.

قسم الاخبار

الخبر الرئيس – العنصرية – يديعوت – من يرون دروكمان وآخرين:
تقرير مراقب الدولة عن معاملة الشرطة للطائفة الاثيوبية: ردع زائد ومعاملة تمييزية وعنصرية

يعاني أبناء الطائفة الاثيوبية على مدى السنين من معاملة قاسية وتمييزية من جانب الشرطة. ويتناول تقرير مراقب الدولة سنوات 2015 – 2020، ويقضي بأن المشكلة لاتزال قائمة: عدد ملفات التحقيق ضد القاصرين من أبناء الطائفة أعلى بـ 3.8 ضعف من معدلها بين عموم السكان، ويكاد يكون ضعف العدد بين الراشدين.

تدل قصة ضابط برتبة رائد على الضائقة: "عدت من القاعدة، نزعت قميصي العسكري، ارتديت قميصًا بكمّ قصير ونزلت لألقي القمامة". في ذاك الوقت مرت في المكان سيارة دورية شرطة وتوقفت الى جانبه. "ماذا تفعل هنا؟" سأل الشرطي، والضابط اجاب: "أسكن هنا". طُلب منه هويته. شرح أنه عاد لتوه من القاعدة والهوية في البيت. وعندما اقترح أن يأتي بها أُجيب بالنفي. وبينما يقف تحت المطر الشديد فحص الشرطي في حاسوب السيارة معطياته. ويقول الضابط باستياء: "هكذا تتعامل الشرطة مع أبناء الطائفة". وبالفعل، يقضي التقرير بأن أبناء الطائفة يعانون من التصنيف من جانب الشرطة وليس لهم ثقة بها. وتعاظم الاحساس بعد الحادثة التي قتل فيها بالنار الفتى سولمون تاكا على يد ضابط شرطة، وحادثة مشابهة قتل فيها يهودا بياتجه في باتيام. وجد التقرير عللًا في كل ما يتعلق بسلوك الشرطة تجاه أبناء الطائفة: بدءًا بمرحلة الاعتقال، حتى التقدم بلائحة اتهام. الملفات التي فتحت ضد القاصرين تمس بفرصهم للانخراط في الجيش، وبعد ذلك في المجتمع. واحيانًا لا يعرفون حتى عن فتح ملف ضدهم. وإذا ما عرفوا فانهم لا يطلعون على ما حصل من تطورات عليه.

قصور آخر: مخطط العفو لشطب السجل الجنائي عن القاصرين والشبان لم يطبق بكامله.

يقضي التقرير أنه على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الشرطة ومؤسسات الدولة لتحسين الوضع، الا إن النتائج ليست واضحة على الارض بقدر كاف ولايزال انعدام المساواة على حاله. ونتيجة هذا السلوك هي أن 13 في المئة من أبناء الطائفة فقط يعطون ثقة للشرطة.

وفي ساحة دائرة التحقيق مع أفراد الشرطة تبين أن معدل الشكاوى التي تقدم بها سليلو اثيوبيا أعلى بأكثر من ضعفين من المعدل بين السكان. معظمها لا تفحص وتغلق. معظم الشكاوى هي عن العنف والمعاملة العنصرية بسبب لون جلدتهم. ويدعو التقرير محافل إنفاذ القانون الى العمل على القضاء على ظواهر العنصرية، والردع الزائد والتصنيف كي يشعر سليلو اثيوبيا بأنهم متساوون بين متساوين.

وجاء من شرطة اسرائيل أن "افراد الشرطة يعملون على أن يخدموا بأمانة كل مواطني اسرائيل من دون صلة بالأصل، والدين أو لون الجلدة. اعترفت الشرطة في السنوات الاخيرة بالفجوات حيال الطائفة، وجرت جملة متنوعة من الاعمال. معالجة الجريمة تتم من دون تحيز ومن دون صلة بأصل المشبوه.

هآرتس – افتتاحية – 2021/8/5

حرب سلامة التقاعد

بقلم: أسرة التحرير

الخطة التي تقدمت بها وزارة الدفاع والجيش الاسرائيلي الى الحكومة الخميس الماضي وكأنها تتمتع بكون اقتصادي موازٍ. يدور الحديث عن خطة لزيادة الاستحقاق لتقاعد رجال الخدمة الدائمة. وحسب الخطة، فان رجال الخدمة الدائمة من سن ال 40 وما دون، عند اعتزالهم في سن 42 سيحظون بتقاعد تجسير يُدفع لهم حتى سن 67، ينالون، بالإضافة الى علاوة مالية بمعدل 7 في المئة من مخصصهم. ينال المقاتلون "علاوة على العلاوة" بمعدل 3 – 4 في المئة اخرى، وبالإجمال ينالون منحة تقاعدية بمعدل 11 في المئة تُدفع لهم الى أن يصلوا سن الاعتزال.

معنى الخطة يقدر بعلاوة مليار شيكل للفرز التقاعدي الجاري للجيش الإسرائيلي الذي يقدر اليوم بـ 8.2 مليار شيكل في السنة. ولكن اساس تأثير الخطة سيكون في العبء التقاعدي الثقيل الذي يتحمله الجيش.

كشفت التقارير المالية للعام 2020 قبل 48 ساعة من رفع الخطة الجديدة أن دين جهاز الامن الحقيقي ارتفع في السنتين الاخيرتين 30 في المئة، ووصل الى مبلغ هائل من 366 مليار شيكل الذي هو 40 في المئة من الدين الحقيقي القومي الذي يقترب من تريليون شيكل. ولكن ما لهذه الحقائق والجيش الاسرائيلي؟ فالنشر لم يغير شيئًا من خطط جهاز الامن، وكأن الحديث يدور عن معطيات لدولة اخرى. اذا ما اقرت الخطة الجديدة، فان الدين الحقيقي للجيش الاسرائيلي سيرتفع بـ 15 مليار شيكل آخر.

لشدة العجب، نالت الخطة الفضائحية الاقرار المبدئي من رئيس الوزراء نفتالي بينيت، وزير المالية افيغدور ليبرمان ووزير الدفاع بيني غانتس. في لقاء ضيق اجراه الثلاثة الاسبوع الماضي اتفقوا على زيادة غير مسبقولة لميزانية الدفاع (14 في المئة) وعلى "تبييض" استثناءات اجر اخرى امسك الجيش الاسرائيلي بها. وكأنه بالمناسبة اتفق الثلاثة ايضا على اضافة العلاوات الجديدة لرجال الخدمة الدائمة.

لم يطلع رئيس الوزراء ووزراؤه باقي وزراء الحكومة على ذلك. فقد طُلب من هؤلاء في بداية الاسبوع التصويت لصالح اقرار ميزانية الدولة الجديدة، وتقليص عرضي بمعدل 1.5 في المئة

من ميزانيات وزاراتهم (باستثناء وزارة الدفاع). وقيل للوزراء إن زيادة ميزانية الدفاع ضرورية لاعتبارات امنية عاجلة، وأن التقليص مطلوب بالذات بسبب زيادة ميزانية الصحة.

بينيت، ليبرمان وغانتس، وزراء دفاع سابقون، ممن تعهدوا بتغيير سلم الاولويات الوطني، يعطون يدًا لاجتذاب ميزانيات مدنية في صالح تضخيم نفقات أمن – وبعدها يخفون عن الجمهور وباقي وزراء الحكومة الخطوات موضع الخلاف. هذه ادارة اقتصادية سائبة، ستفاقم ضائقة إسرائيل الحقيقية.

يديعوت– مقال افتتاحي – 2021/8/5

كلنا سندفع الثمن

بقلم: ادير يانكو

(المضمون: مليون و80 الف اسرائيلي يرفضون تلقي التطعيم هم الذين سيقودوننا في النهاية الى الاغلاق).

" مليون و80 الف " هو العدد المقدر وفقًا لمعطيات وزارة الصحة، للإسرائيليين أبناء 12 فما فوق الذين يمكنهم أن يتطعموا ويختارون الا يفعلوا ذلك. توجد قلة جدًا من الامور المستقرة في حياتنا في فترة الكورونا. ولكن هذا بلا شك واحد منها. في الاسابيع الاخيرة وان كان طرأ ارتفاع ما في عدد المتطعمين، ولكن على الرغم من كل التصريحات والخطابات المفعمة بالشفقة – هذا العدد يكاد لا يتغير، ومن المهم ان نعرفه.

الا إذا شهدنا معجزة في الاسبوعين القريبين في استقرار عدد المرضى في المستشفيات عقب الاندفاع الهائل نحو حملة التطعيم الثالثة كما تبلغ عنها صناديق المرضى، فان المليون و80 الف اسرائيلي هم الذين سيقودوننا الى اغلاق رابع من شأنه ان يكون قاسيًا، وربما هدامًا على نحو خاص.

الاطباء في اقسام الكورونا ممن يتعاطون مع المرضى في وضع صعب ممن اختاروا الا يتطعموا يروون بصراحة عن احساس الندم الشديد في اوساط أبناء عائلاتهم. وفضلًا عن الالم الشخصي، ومع كل التعاطف مع التخوف والخوف من التطعيم، فأولئك الذين اختاروا الا يتطعموا لغير اسباب طبية كفيلون في نهاية المطاف بان يؤلمونا جميعًا.

ان تغطية تطعيم اعلى كانت ستؤدي الى عدد اصابات أدنى، والاهم من ذلك كانت ستؤدي الى وتيرة ارتفاع ابطأ بكثير في عدد المرضى في وضع صعب، هذا الذي يقلق كبار رجالات جهاز الصحة. فالخوف الدائم من انهيار المستشفيات، حتى لو لم يكن يبدو في الافق

القريب في هذه المرحلة كفيل بان يرجح كفة الاغلاق، ويرسل أخانا، وأبانا، وأمنا، وجدتنا وجدنا جميعًا الى عشية عيد وهم وحيدون ومتألمون في فترة الاعياد.

مهما يكن من أمر، فان امرًا واحدًا واضح: الخطابات الحماسية للسياسيين لا تدفع المواطنين ممن لم يتطعموا الى مراكز التطعيم. وصورة اولئك الذين اختاروا الا يتطعموا بسيطة ومعدلات التطعيم المتدنية هي في اوساط اعمار 12 حتى 16 وفي المجتمع العربي والبدوي. ولكن يبدو أن حملة رئيس الوزراء نفتالي بينيت ووزير الصحة نيتسان هوروفيتس لرفع نسب التطعيم بقيت على منصة الخطابة. وعمليًا، يبدو أننا نواصل اعتبارهم اعداء الشعب. المساعي الاعلامية التي وان كانت ترتفع في قسم هام من الجلسات المهنية في وزارة الصحة وكذا في جلسات كابينت الكورونا، لا تعطي ثمارها، ولم تتم اي خطوة حاسمة في هذا الشأن حتى الآن.

في وزارة الصحة يفضلون التباهي بعدد الاسرائيليين الذين اختاروا التطعيم. هذا انجاز هام. لكن القسم الصعب حقًا: جلب النواة القاسية الى مراكز التطعيم لإعفاء الاقتصاد وكل واحد منا من الضرر الشديد الذي يحمله مع اغلاق اضافي.

قسم التقارير والمقالات

هآرتس – مقال – 2021/8/5

الصندوق القومي يعمل على تسجيل العقارات خلف الخط الاخضر
مما سيؤدي الى اخلاء فلسطينيين

بقلم: هاجر شيزاف

(المضمون: يدرس الصندوق القومي مئات الصفقات لشراء اراضي في الضفة وآلاف العقارات في القدس. ويتوقع أن يوافق مجلس ادارة الصندوق اليوم على الخطة التي ستشمل صفقات داخل حدود اسرائيل ايضًا).

يعمل الصندوق القومي على تسجيل آلاف العقارات في الضفة الغربية والقدس، وهو اجراء يمكن أن يؤدي في عدد من الحالات الى اخلاء سكان فلسطينيين يعيشون فيها. في إطار الخطة سيتم درس 530 ملف توثق صفقات في مراحل مختلفة من اجل شراء عقارات في الضفة، و2050 ملف في منطقة القدس. تشمل الخطة 17 ألف ملف. ويتوقع أن يوافق مجلس ادارة الصندوق اليوم على الخطة التي قدرت كلفتها بنحو 100 مليون شيكل، ويتوقع أن تستمر خمس سنوات تقريبًا.

يدور الحديث عن صفقات لشراء اراضٍ قام الصندوق بشرائها قبل وبعد العام 1948. وهي لم تسجل في مكتب تسجيل الأراضي، وهي موثقة فقط في سجلات الصندوق القومي والشركات الفرعية له. توجد في عدد من الحالات عقود ووثائق تدل على أن الصفقة استكملت، وفي حالات اخرى يدور الحديث عن مفاوضات على صفقات لم تستكمل، وفي حالات لا يعرف الصندوق القومي أبدًا مكان العقار الدقيق بسبب طبيعة الوثائق.

اشترى الصندوق القومي في السابق في كل ارجاء الضفة. والتقدير هو أن بعضها يقع في مناطق أ و ب التي تقع تحت السيطرة الامنية للسلطة الفلسطينية. المعنى هو أنه لا يوجد لإسرائيل أي صلاحية للتخطيط في هذه الاماكن وأن الصندوق القومي لا يمكنه أن يسجل كمالك للعقارات في هذه المناطق.

حسب تقدير الصندوق القومي فانه في هذه الوثائق التي توثق صفقات في الضفة يوجد 360 عقار، في 170 عقار منها وقع على عقود لشراء الارض وسيكون بالإمكان تسجيلها بالفعل. معظم الاراضي في الضفة اشتريت بعد العام 1967 من قبل شركة فرعية للصندوق القومي باسم "همنوتا يهودا والسامرة" (تسمى الآن "همنوتا القدس") وانشئت بعد احتلال القدس. الاقلية هي اراضي اشتراها الصندوق القومي قبل العام 1948 كجمعية انتدابية.

توجد عقارات في القدس، وتقع خلف الخط الاخضر. ويدور الحديث عن قسائم تمتد على مساحة تقدر بـ 2500 دونم. يديرها القيم العام منذ العام 1967 بعد أن تم نقلها اليه من قبل المسؤول الاردني عن أملاك العدو. وحسب تقديرات الصندوق القومي فانه في بعض العقارات يعيش سكان فلسطينيون. وفي الحالات التي فيها سيسجل الصندوق القومي عقارات يعيش فيها فلسطينيون، ستضطر سلطة اراضي اسرائيل التي تدير العقارات الى اخلائهم. عقارات في وضع مشابه في القدس توجد في حي الشيخ جراح وبيت حنينا.

في السابق طلب الصندوق القومي اخلاء فلسطينيين من اراضي بملكيته. على سبيل المثال، في 2019 تم اخلاء بيت ومقهى لعائلة فلسطينية في بيت لحم، وبعد فترة قصيرة اقيمت في المكان بؤرة استيطانية. ايضا في قرية سلوان في شرقي القدس، أبناء عائلة فلسطينية يجرون نضال قانوني منذ عشرين سنة بعد أن تم نقل بيتهم الى الصندوق القومي بعد الاعلان عنهم كغائبين.

في الشهر الماضي نشر في الصحيفة أن وزارة الدفاع جندت الصندوق القومي من اجل أن يشتري مئات الدونمات من الاراضي الخاصة لفلسطينيين في الضفة من اجل مستوطنين قاموا بفلاحتها في الفترة التي لم يسمح فيها لأصحابها بدخولها. باستثناء هذه الصفقة كشف

تقرير "هآرتس" تفاصيل صفقات سرية عقدتها الشركة الفرعية همنوتا لشراء الاراضي في الضفة، في الوقت الذي كانت تخفي فيه ذلك عن مجلس ادارة الصندوق القومي.

هآرتس – مقال – 2021/8/5

أزمة اراضي الكنيسة: السكان مضطرون لشراء بيوتهم مرة اخرى

بقلم: نير حسون

(المضمون: حسب الاتفاقات التي وقعت بين المستأجرين والشركات الخاصة التي اشترت الاراضي من الكنيسة سيدفع السكان للشركة حوالي 28 في المئة من قيمة شققهم مقابل الحصول على الملكية الكاملة عليها وعلى الارض. مخمن الاراضي قال بأنه عرض عليهم الانتظار، لكن من الواضح الآن أن الدولة لن تتدخل).

عشرات المقدسيين الذين بنيت بيوتهم على اراضي كنيسة، ويمكن أن يفقدوا حقوقهم فيها بعد ثلاثين سنة، يئسوا من أن الدولة أو الصندوق القومي سيتجندان لمساعدتهم. وقرروا شراء عقاراتهم من جديد. الاراضي التي تم تأجيرها للصندوق القومي من قبل الكنائس اليونانية الارثوذكسية والكاثوليكية قبل سبعين سنة تقريبًا، تم بيعها قبل نحو عقد لشركة خاصة. المطلوب من المستأجرين الآن التفاوض مع الشركة لشراء البيوت من جديد قبل انتهاء عقد الايجار. حتى الآن لم تنجح الدولة في ايجاد حل لهذه الازمة التي تضر أكثر من ألف عائلة تعيش في احياء في وسط المدينة.

حسب مصادر مطلعة على الامر فعشرات السكان في احياء رحافيا والطالبية ونيوت بدأوا التفاوض مع شركة "نيوت كومميوت"، وتم الاتفاق على أن يدفعوا لها 28 في المئة من قيمة السوق للشقة. يدور الحديث على الاغلب عن أكثر من مليون شيكل. وفي كل شهر يرتفع السعر 0.2 في المئة. هكذا، بعد ثلاثين سنة عندما سينتهي عقد الايجار سيصل مبلغ الشراء الى 100 في المئة. في المقابل، سيحصل المستأجرون على ملكية كاملة على الارض وعلى الشقة التي يسكنون فيها.

"في البداية عرضت عليهم الانتظار"، قال مخمن الاراضي كوبي نير، المختص في قضية اراضي الكنيسة، "الآن من الواضح أن الدولة لا تتدخل، وأنه في كل يوم يمر فان حقوق الشركة تزداد وامتيازات المستأجرين تتضاءل. لذلك، أنا أوصيهم بإنهاء الموضوع". في المقابل، المحامي يونتان تسفي من المبادرين الى احتجاج المستأجرين، قال إن شراء الحقوق على الاراضي من رجال الاعمال خاطئ. "هؤلاء الاشخاص سقطوا ضحية للخداع. يوجد لسلطة اراضي اسرائيل مسؤولية تجاه المستأجرين، ويوجد لهم حق في تمديد عقد الايجار. واذا تم

التوصل الى اتفاق فما الذي قاموا بشرائه؟ مجرد الهواء. وحسب قوله يجب على الكنيست سن قانون "حماية المستأجر" الذي يدافع عن المستأجرين على المدى الطويل من رجال اعمال واصحاب اراضي.

ازمة اراضي الكنيسة في القدس بدأت قبل خمس سنوات تقريبا. في حينه تبين للمستأجرين أن شركة "نيوت كمميوت" اشترت حق التأجير، وبعد ذلك الحقوق الكاملة، على الاراضي التي بنيت عليها بيوتهم. معظم البيوت بنيت على اراضي تم تأجيرها من قبل الكنيسة اليونانية الارثوذكسية في بداية الخمسينيات. وحسب الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في حينه بين الكنيسة والصندوق القومي فانه اذا لم يتم تمديد عقد الايجار فان الارض وجميع البيوت التي بنيت عليها ستعاد الى الكنيسة في نهاية العقد. في معظم الحالات عقد الايجار سينتهي في العام 2050 أو في العام 2051، لكن في جزء من الاراضي في رحافيا سينتهي العقد في العام 2034.

عند اكتشاف بيع الحقوق على الاراضي بدأ بيع الشقق فيها بالانخفاض، التي تباع بأقل 30 في المئة من الشقق المشابهة. في الحالات التي سينتهي عقد الايجار لها في العقد القادم، يمكن أن تنخفض الاسعار حتى الى 50 في المئة من سعر الشقة. الصفقة الاكثر شهرة والتي تم عقدها كجزء من القضية هي بيع فيلا "شروبر" قرب مسرح القدس بـ 70 مليون شيكل، 60 في المئة من قيمتها الاصلية. انخفاض اسعار عقاراتهم شجع المستأجرين على التوحد، وطلبوا من الحكومة والصندوق القومي ايجاد الحلول للمشكلة. حسب المستأجرين، معظمهم اشتروا الشقق دون معرفة أنهم فعليا يستأجرون الارض. في بعض الحالات قدم المستأجرون دعاوى ضد المحامين الذين مثلوهم في شراء الشقة بسبب الاهمال.

في اعقاب الاحتجاج تجند سياسيون وموظفون عامون في محاولة لحل المشكلة. عضوة الكنيست السابقة، رحيل عزاريا، قدمت مشروع قانون "اراضي الكنيسة" الذي استهدف وضع العقبات امام بيع هذه الاراضي لاصحاب المشاريع الخاصة. هذا الاقتراح ووجه بمعارضة الكنائس في البلاد وفي الخارج، بل وأدى الى اغلاق احتجاجي لكنيسة القيامة. في اعقاب الضغط الدولي تم اهمال مشروع القانون.

في موازاة ذلك، أمرت وزيرة العدل في حينه، ايليت شكيد، بتشكل لجنة لفحص القضية. هذه اللجنة برئاسة نائب المستشار القانوني للحكومة، ايرز كمنتس، اجتمعت عدة مرات وكمنتس التقى مع السكان، لكن هذه اللجة تم حلها بدون قرارات. ايضا في الصندوق القومي وفي بلدية القدس وعدوا بالعمل في هذا الشأن وحاولوا وقف نقل الاراضي لشركة "نيوت كمميوت" ولكن دون نجاح.

في وزارة العدل قالوا ردا على ذلك بأن لجنة كمنتس اجرت "عدة لقاءات واستدعي للمثول امامها ايضا ممثلو قيادة الاحتجاج ومكتب مخمن الاراضي، في اطار الاعداد لجلسات الطاقم التقى ممثلو وزارة العدل مع ممثلي الشركات التي اشترت الحقوق على الاراضي التي يقوم الصندوق القومي بتأجيرها". واضافوا في الوزارة بأنه "في اطار اعمال الطاقم وبالتشاور مع مكتب الوزيرة تم الاتفاق على أنه بهدف الامتناع عن وضع اتفاق قانوني كامل ستتم محاولة للتوصل الى حلول يتم فيها الاستغناء عن الاجراء التشريعي. وفي المقابل، يتم بلورة ترتيب تشريعي حكومي اكثر تركيز، الذي يمكن دفعه قدما كلما كانت حاجة الى ذلك".

معاريف – مقال – 2021/8/5

لوحة شطرنج حزب الله

بقلم: تل ليف رام

(المضمون: ليس مهمًا هوية من يطلق صواريخ حتى لو كانت منظمة فلسطينية. وإذا لم يعمل حزب الله لوقف النار سيبدو ان شيئًا ما اساسيًا لديه تغير في صورة الوضع).

بعد سنوات من الهدوء النسبي، تصبح الحدود مع لبنان مرة اخرى خط مواجهة يهدد الاستقرار الامني.

في اسرائيل غير معنيين بالانجرار الى تصعيد مع لبنان يصرف الانتباه الدولي عن ايران، ولكن في حزب الله على اغلب الظن لا يتأثرون بسياسة اسرائيل. ما بدأ في حملة "حارس الاسوار" في شهر آيار هذه السنة في ما اعتبر في جهاز الامن كنار تضامن من منظمة ارهابية فلسطينية مع كفاح حماس في القطاع، مثلما حصل بشكل عام في حملات اسرائيل في غزة في السنوات الاخيرة يلوح في الاونة الاخيرة كميل آخر تماما.

لا يوجد اي معنى لهوية منفذ اطلاق النار من لبنان – منظمة ارهابية فلسطينية ما أم حزب الله نفسه. فالحديث يدور عن حدث اطلاق نار صاروخية ثانية في غضون اسبوعين، وخامسة في الشهرين والنصف الاخيرين. وذلك حين تكون حتى غزة نفسها هادئة بشكل نسبي. على مدى الـ 15 سنة الماضية منذ حرب لبنان الثانية، باستثناء احداث شاذة رد فيها حزب الله على عملية اسرائيلية او حملة في غزة، لم يكن تواصل كهذا من الاحداث التي لا يوجد لها حتى ولا ظاهرا سبب منظور للعيان.

اسرائيل وحزب الله يردعان الواحد الاخر في السنوات التي انقضت منذ الحرب في صيف 2006، بسبب الاثمان الباهظة الكامنة فيها والضرر المحتمل في سير حياة المواطنين وفي الاستقرار الامني في المنطقة. للطرفين يوجد الكثير مما يخسرانه في المواجهة ولهذا فهما يعملان

انطلاقا من مصلحة ان تبقى الحدود الشمالية هادئة، في خلاف تام مع خط المواجهة العنيف في الجنوب.

ولكن في الاسابيع الاخيرة تتغير هذه الصورة بسرعة امام ناظرينا. يبدو أن في الطرف الاخر باتت المصلحة مختلفة، ووتيرة الاحداث والحاحها تشير الى أن ثمة من هو معني في الا تكون الحدود في لبنان ايضا هادئة. وهذه المرة ايضا يقدرون في اسرائيل بان منظمة ارهابية فلسطينية هي التي نفذت اطلاق النار، ولكن التقدير هو أنه لو كان هذا يزعج حزب الله، لكان عمل بحزم اكبر ضد من نفذوا اطلاق النار. واذا لم يحصل هذا حتى الان فيبدو ان لدى حزب الله ايضا تغير شيء اساسي في صورة الوضع.

بعد حدث النار الاخير قبل نحو اسبوعين، في جهاز الامن اعتقدوا انه لا يرتبط بحزب الله ولم ينفذ كرد على الهجوم المنسوب لاسرائيل في سوريا. والامكانية في أن تكون هذه المحاولة من حزب الله وايران بتغيير المعادلة والرد ضد اعمال اسرائيل في سوريا بالذات على الحدود مع لبنان، استبعدت عندنا تماما. كان هناك من اعتقد في جهاز الامن انه في ضوء الفوضى في لبنان المتحطم فان منظمات الارهاب الفلسطينية المحلية تسمح لنفسها بحرية عمل اكبر واقل مراعاة لمصالح حزب الله ولكن في الجيش الاسرائيلي يعرفون جيدا انه لو لم يكن حزب الله راضيا عن نار الصواريخ لكان اوقفها بسهولة، لاسيما في ضوء حقيقة أنه على الاقل في الحالات السابقة نفذت هذه النار منظمات الرهابة فلسطينية اياها المرة تلو الاخرى.

ان هوية من يطلق الصواريخ، حتى لو كان هذا تنظيم فلسطيني قد تكون هامة للجيش ولكن تواصل الاحداث الاخيرة يستدعي من جهاز الامن الفحص بعمق اذا كان عمليا حزب الله هو الذي يحرك ادوات اللعب على لوحة الشطرنج، انطلاقا من اعتباراته في ضوء الوضع الصعب في لبنان، وربما ايضا لأسباب اخرى. هذا وضع معقد يطرح على القيادة السياسية معاضل قاسية. مثلا، كيف لا تنجر الى مواجهة داخلية قاسية في لبنان وحيال الاسرة الدولية في الايام التي يتوجب على التحدي السياسي الامني ان يتركز على الصراع والحملة المشتركة مع دول الغرب وشركاء آخرين حيال ايران. بالمقابل، ليس لاسرائيل الترف في أن تصبح الحدود الشمالية ايضا مرة اخرى خط مواجهة عنيف وغير مستقر مثل الواقع في الجنوب. في التوتر الذي بين الرغبة في عدم التدهور الى حرب في لبنان وبين الحاجة الى الرد، احيانا في حارة الشرق الاوسط عندنا، غياب رد هام على احداث شاذة يستدعي مرة اخرى حادثة اطلاق النار التالية فيقرب بالذات التصعيد.

يبدو أن هذه المرة ستكون اسرائيل مطالبة بان ترد بشكل ذي مغزى اكبر اذ انه حتى الان لم تصل الرسائل التي حاولت نقلها الى هدفها، وستكون مطالبة بان تأخذ مخاطر اكبر وتشدد

ردودها العسكرية. محظور التسليم بوضع يكون فيه حزب الله، لأسبابه، وجد نوعًا من الحل الكامل – منظمة فلسطينية تنفذ النار، حزب الله يرفع عنه المسؤولية واسرائيل ترفع عن حزب الله المسؤولية، تماما مثل الواقع الذي وقعت فيه سياقات مشابهة في جبهة الجنوب.

هآرتس – مقال – 2021/8/5

جيش النهب الاسرائيلي

بقلم: أوري مسغاف

(المضمون: في الوقت الذي تم فيه عقد الكثير من اتفاقات السلام مع الدول المجاورة، ازدادت ميزانية الدفاع بمعدل مليار شيكل كل سنة. وفي الوقت الذي يتم فيه الاتفاق بسهولة على زيادة ميزانية الدفاع، يتم رفع رسوم الصحة والمواصلات العامة والكهرباء).

عندما تجندت لجيش الدفاع الاسرائيلي كانت اسرائيل في وضع قتالي امام جيوش نظامية في سوريا وفي الاردن، والدولة كانت لديها قوات كبيرة وضعت في جنوب لبنان، وقد كانت تدافع عن المستوطنات من بيئة فلسطينية معادية في الضفة وغزة. وبعد بضع سنوات على الانتفاضة الاولى لعقت جراحها من حرب الخليج، التي فيها هوجمت بالصواريخ من العراق؛ وخصصت موارد للساحة الايرانية. في فرقة الجنوب التي خدمت فيها كضابط في الجيش النظامي وفي الاحتياط، تم التدريب على خطط حربية لإعادة احتلال شبه جزيرة سيناء، اذا لا سمح الله انهار السلام البارد مع مصر. وعندما تسرحت من الجيش كانت ميزانية الدفاع السنوية 33 مليار شيكل. في هذا الاسبوع تمت المصادقة على ميزانية بمبلغ 58 مليار شيكل. مرت 25 سنة وتمت اضافة 25 مليار للميزانية، زيادة مليار شيكل في السنة.

خلال هذه السنوات تم التوقيع على اتفاق اوسلو وتم تشكيل السلطة الفلسطينية ونقلت اليها صلاحيات امنية كثيرة وتم التوصل الى سلام ثابت مع الاردن واسرائيل انسحبت من لبنان واستعدت للدفاع عن الدولة من الحدود الدولية. غوش قطيف ومستوطنات شمال القطاع اخليت واسرائيل انفصلت عن غزة. السلام مع مصر بقي على قيد الحياة حتى في عهد ولاية الاخوان المسلمين، العراق تفكك، سوريا غرقت في حرب اهلية. باختصار، باستثناء العدو الايراني وفروعه، التهديدات خبت والاعداء ضعفوا أو تبخروا، وميزانية الدفاع فقط ازدادت ونمت.

اضافة الى ذلك، الجيش الاسرائيلي هو بالفعل جيش لأيام السلام. عندما تندلع جولة قتال موسمية في قطاع غزة فان الجيش يقدم في نهايتها الحساب للمستوى السياسي. الشيك على العملية الاخيرة كان بمبلغ 3 مليارات شيكل. ايضا ميزانية الدفاع التي تمت المصادقة عليها ليست في الحقيقة هي 58 مليار شيكل. فاذا اضفنا اليها المساعدات الامريكية التي تستخدم

للتسلح بمنظومات سلاح ووسائل اخرى يتم انتاجها في الولايات المتحدة فنحن نتحدث عن 70 مليار شيكل.

لكن الامر لا ينتهي هنا. صديقي آفي بار – ايلي، المحارب المخضرم ضد طواحين الهواء في "ذي ماركر"، كتب في هذا الاسبوع بأنه في غداة مصادقة الحكومة على الميزانية قدم الجيش طلب آخر وهو منحة مخصصات التقاعد التجسيرية التي ستكلف الدولة 15 مليار شيكل اضافية. أنا فقط أندهش من بار – ايلي الذي سمى قادة الجيش بأنهم "مقطوعين"، وتساءل هل هم "يعيشون على كوكب آخر".

هم غير مقطوعين، بل هم اكثر ارتباطا بالوضع القائم. هم لا يعيشون على كوكب آخر، بل في اسرائيل. هم يعرفون أنهم يتعاملون مع اغبياء، كل طلباتهم ونزواتهم ستتم الاستجابة لها. وأن أي كوة ضيقة ستغلق امامهم سيتم الرد عليها باختراق الحائط أو عملية "الطرق على الباب". وأنه لا توجد أي حكومة ستتجرأ على المجازفة بالإضرار بصورتها عندما "تمس بالأمن". ولا يوجد أي معسكر سياسي أو سياسي سيهب لخوض معركة دفاع، أو على الاقل معركة احتواء، ضد هذا الجنون المستعر.

منذ تعيين رئيس الاركان، افيف كوخافي، يقولون لنا بأنه يطمح الى "جيش قاتل". وأنه يدمج في رؤيته رسائل فلسفية وأن كل جهوده مكرسة لتحسين وتعزيز الجيش (الخطة متعددة السنوات "تنوفاه"). الحقيقة هي أن كوخافي يعمل قبل أي شيء آخر كرئيس للجنة العمال القوي والاكثر ضراوة في الاقتصاد. على الاقل من وجهة النظر هذه هو يحقق الهدف: هذا كارتل مميت. اكثر من نصف ميزانيته موجهة للرواتب ومخصصات التقاعد. رجاله يتسرحون في منتصف عمر الاربعين مع رزمة مخصصات تقاعد متوسطة تبلغ 8 ملايين شيكل. كل تحسين في الشروط يسري بشكل تلقائي على الشباك والموساد ايضا (ميزانية الدفاع الحقيقية التي لم يتم ابلاغ الجمهور عنها، بما في ذلك الميزانيات التي تمت مضاعفتها خلال عقد وهي الآن تقترب من 10 ملايين شيكل). على الفور بعد ذلك يأتي رجال الشرطة والسجانين ويطالبون، بحق، بتحسين وضعهم النسبي.

بينيت، ليبرمان وغانتس، تنازلوا في هذه المرة للجيش، حتى عن البنود الشكلية للتقليص وزيادة النجاعة ووافقوا على طلباته بالكامل. يوسي فيرتر كتب في "هآرتس" في 7/30 بأن الثلاثة اتفقوا على ذلك بسعادة وهم يجلسون حول زجاجة نبيذ احمر. أنا هنا أذوب من كثرة الرومانسية، في نفس الوقت رفعوا رسوم الصحة والمواصلات العامة والكهرباء. لذلك، نحن نحاول توفير بعض ساعات التكييف.

الارهاب البحري الايراني: دول الغرب ملزمة بالعمل

بقلم: اللواء احتياط اليعيزر تشايني مروم

(المضمون: الإيرانيون خبراء في شد الحبل في كل ازمة. واعمالهم إرهاب بحري بكل معنى الكلمة وعلى الغرب ردعهم عن القيام بعمل إرهابي إضافي آخر في الساحة البحرية).

تشوش النشاط البحري في خليج عُمان في منطقة ميناء الفجيرة الذي يعود لاتحاد الامارات اول امس في اعقاب اعلان عدة سفن عن مصاعب في تفعيل اجهزة التوجه لديها التي تستند الى نظام الجي.بي.اس وتوجه السفن الى أهدافها. واضافة الى ذلك، علم ان سفينة "برنسس أسفلت" اختطفها مسلحون.

ترتبط كل القصة بالحادثة الأخيرة التي أصاب فيها الإيرانيون بواسطة مُسيرة هجومية سفينة "ميرسر ستريت" التي تشغلها شركة "زودياك" وقتل في الهجوم الكابتن الروماني ورجل الطاقم الإنجليزي. بعد أن تبين للعالم كله، استنادا الى الاستخبارات الإسرائيلية ان ايران مسؤولة عن الهجوم، بدأت تصريحات وزراء الخارجية وجهات رفيعة المستوى في بريطانيا وفي الولايات المتحدة ممن القوا بالمسؤولية على ايران وهددوا بالرد دون التفاصيل اذا كان العمل سيكون دبلوماسيا ام عسكريا.

الإيرانيون، الذين اغلب الظن لم يقصوا قتل رجال الطاقم في الهجوم، علقوا في هذا الحدث الازمة بشكل مفاجئ وامسك بهم وهم غير جاهزين. إضافة الى ذلك، فان عملية استبدال الرئيس الإيراني بدأت والرئيس الإيراني الحالي روحاني يخلي مكانه لرئيسي.

يبدو أن التنديدات من كل الاتجاهات والتهديدات الكثيرة أدخلت القيادة في طهران في حالة ضغط، واغلب الظن قررت القيادة الإيرانية استباق الضربة بالعلاج، ونقل رسالة بان عملا ضد الدولة سيتسبب برد إيراني سيحدث فوضى في توريد الوقود في العالم من الخليج الفارسي.

تجدر الإشارة الى ان نحو 30 في المئة من الوقود التي تتحرك في البحر في العالم تمر في ناقلات في هذه المنطقة ولهذا فان معبر المياه هذا هو من الأكثر حساسية في العالم والمس به من شأنه ان يؤدي الى ازمة قد تصل الى حرب ضد ايران.

الإيرانيون "خبراء" في فحص الحدود، وهم يمدون الحبل في كل ازمة حتى تمزيقه، كي يقيسوا رد فعل الغرب ويحذروا من عمل ضدهم. عندما أوقف البريطانيون الناقلة الإيرانية "غريس 1" في جبل طارق في صيف 2019 اختطف الايرانيون السفينة البريطانية "ستينا امبرو" ردا على ذلك. في نهاية المطاف، حرر البريطانيون الناقلة الإيرانية وحرر الإيرانيون الناقلة البريطانية. وهكذا انتهت الازمة في حينه.

في الحدث الحالي يبدو أن الإيرانيين استخدموا مانعات الجي.بي.اس بتشويش عمل منظومات توجيه عدة سفن واضافة الى ذلك، اختطف مسلحون لم يعرفوا انفسهم كايرانيين سفينة. يسعى الإيرانيون اغلب الظن لان يؤشروا للغرب بانه في منطقة الخليج الفارسي وخليج عُمان توجد لهم قدرات عمل متنوعة، وفي حالة عمل الغرب كما اعلن ضد ايران، فان لها سلة ردود فعل متنوعة.

لا يوجد أي شك في ان هذه الازمة مع ايران تستدعي رد فعل من الغرب. فأعمال ايران إرهاب بحري بكل معنى الكلمة، وتتعارض مع القانوني الدولي. يوجد لدى الغرب غير قليل من الوسائل الدبلوماسية لردع الإيرانيين من اعمال إرهاب أخرى في الساحة البحرية، والدول المتصدرة ملزمة بان تعمل على تنفيذ هذه الاعمال

في خلفية الأمور توجد رغبة إدارة بايدن والدول التي وقعت الاتفاق النووي في 2015 لإعادة ايران الى طاولة المباحثات لاستئناف الاتفاق النووي الذي انسحبت منه الولايات المتحدة في عهد ترامب.

توقفت المحادثات للسماح للإيرانيين انهاء عملية تغيير الرئيس، ويفترض أن تستأنف في الأيام القريبة. فهل ستمنع اعمال إيران ومصالح الغرب الرد من الدول الغربية بقيادة بريطانيا ضد اعمال الإرهاب لطهران؟ ستروي لنا الأيام.

هآرتس – مقال – 2021/8/5

هل كان الامر يستحق تغيير الحكومة؟

بقلم: جدعون ليفي

(المضمون: الحكومة الحالية لم تصنع أمورًا كبيرة، ويبدو أنها برؤسائها الحاليين وتركيبتها غير معدة لذلك. على الاقل يمكنها فعل امور صغيرة تدل على أنها تختلف عن سابقاتها، مثل السماح بالمواصلات العامة ايام السبت واطلاق سراح خالدة جرار واعتقال قتلة العلامي كي نعرف أننا نعيش في عهد افضل من عهد الظلام تحت حكم الديكتاتو).

بحذر كبير وتردد يجب علينا البدء بالتساؤل. هل كان يجدر ذلك؟ هل من اجل هذا الفتى قمتم بالصلاة؟ لقد مر شهرين تقريبا، وهي فترة قصيرة، مع ذلك شهرين. حكومة جديدة لا يمكنها تغيير ترتيب العالم في مدة شهرين. ولكن يمكن التبشير بالتغيير. بعث روح جديدة. بعد 12 سنة وصفت كتدمير للديمقراطية وخراب البيت، حكومة جديدة يمكنها بالتأكيد أن تظهر وكأنه لم يحدث أي شيء. أننا خرجنا من الظلام الى النور، من العبودية الى الحرية، من بنيامين نتنياهو الى نفتالي بينيت ويئير لبيد. لقد حلموا بذلك هناك.

مر شهران ولم يتغير أي شيء. الدولة لم تتدمر مثلما يصرخ الآن اتباع بيبي، لكن ايضا لا توجد أي اشارة على اصلاح قادم. كل شيء نفس الشيء. هنا تحسين وهناك تجديد. هذا يثير اليأس. سيكون من المؤسف رؤية أن حكومة ركبت على موجة الاحتجاج التي تحاكي كارثة وتريد التغيير، لا تحاول أن تكون مختلفة. حتى في تضخمها هي تثير الأسف. من الواضح أنه يجب اعطاءها الوقت، لكن اصبح من المسموح أن نكون قلقين. فالتغيير لا يلوح في الافق ولو حتى باشارة. فهل سنقول "لقد قلنا لكم"؟.

نحن لم نسمع أي خطاب مهم واحد، ولم تظهر أي فكرة جديدة بعد. ولكن لنترك الكلام، ايضا لا توجد أي خطوة جديدة تم فعلها تبعث على الأمل. صحيح أنه اصبحت لنا ميزانية، نوع من التجديد العالمي، لكن هذه الميزانية بالتأكيد لا يمكن أن تبعث على الامل. مرة اخرى ميزانية الدفاع المضخمة التي لا اساس لها والفاسدة بدرجة تثير الرعب، والتي تمتص في داخلها أي امكانية للتغيير، وكل الباقي يواصل الاحتماء في ظلها. من المثير رؤية زيادة لميزانية الصحة، لكن هذه فقط بقايا ما سلبته ميزانية الدفاع. يتبين أنه لا يوجد فرق بين وزير دفاع وآخر، لا يهم من أي حكومة أو من أي حزب، فبالجشع هم متشابهون. ولا يوجد أي فرق ايضا في سياستهم. مؤخرا الجيش الاسرائيلي يتجول وهو هائج في المناطق مثلما لم يتجول منذ فترة طويلة. جنوده يطلقون النار ويقتلون الابرياء دون أن يرمش لهم جفن، بدون أن ينبس أي أحد من الحكومة الجديدة ببنت شفة من اجل وقف هذا التدهور.

ايضا بالنسبة لايران لا يوجد أي تغيير. بدلا من الاعلان عن أنه توجد في اسرائيل حكومة جديدة غيرت التوجه، ودعم الاتفاق الذي يتراكم في الاصل، مرة اخرى نسمع همس الحرب الذي لا يساهم بأي شيء عدا عن زيادة تفاخر رجال الامن. ومرة اخرى نشاهد نهج الذين لا يتوقفون عن مهاجمة ايران بغطرسة ووقاحة، يصنعون عوالم الضجيج ضد عدوان يران المعروف بأنه العدوان الوحيد في المنطقة.

بعد لحظة ستندلع الحرب، مثلما احسن تسفي برئيل وصف ذلك في "هآرتس" أمس. ومن الذي يقودنا الى هناك؟ من تعتبر، لشديد السخرية، حكومة يسار – وسط. والضحية، التغيير؟ اذا كان يوجد شيء كهذا فهو كما يبدو مصيره الفشل. لا يجب اتهام الحكومة الجديدة بالاندلاع الجديد، لكن تفاخرها الذي لا اساس له، وهو التصرف بصورة مختلفة عن سابقتها، هو أمر مشين. نتنياهو، لقد احسنت صنعا بالاهتمام بالكورونا. وفي افضل الحالات الحكومة الجديدة ستسير على هديه.

لماذا اذا لدينا هذا الامر برمته؟ كتب دافيد افيدان، "من الافضل أن نحقق نجاح كبير" ("مناقشة مستعجلة"). ولكن هذه الحكومة لم تعد لأمور عظيمة. التجربة التاريخية تظهر أن

الحكومة التي لا تبدأ كبيرة لن تفعل هذه الامور الكبيرة في أي يوم من الايام. وقد كان يكفي مناحيم بيغن بضعة اسابيع من اجل الشروع في خطوة تضعه على صفحات التاريخ. وقد أحدث كليرك التغيير التاريخي ايضا في جنوب افريقيا بعد بضعة اشهر على تولي منصب الرئيس. هذا لن يحدث هنا بعد الآن.

تعالوا نتنازل ايضا للحكومة عن الامور الكبيرة. رؤساء الحكومة وتركيبتها غير مبنية لذلك كما يبدو. على الاقل بطرق صغيرة كان يمكنها أن تحدث التغيير، ليس فقط من خلال الغاء الخصم على الخطوط الكثيرة، الذي يبدو في الوقت الحالي اكبر تغيير لها. اطلقوا سراح خالدة جرار، اعتقلوا قتلة محمد العلامي، اسمحوا للمواصلات العامة بالعمل في ايام السبت، مكنوا ارتيوم دولغفيات من الزواج في البلاد، كي نعرف أن الوضع الآن هو افضل مما كان في سنوات الظلام في ظل الديكتاتور.

اسرائيل اليوم – مقال – 2021/8/5

من الرد الى المبادرة–

النار من الشمال ليست قدرا

بقلم: يوآف ليمور

(المضمون: يجب التعاطي مع اطلاق النار من لبنان وفقًا لاختبار النية، وليس النتيجة. والرد هو العثور على من يطلق النار وتصفيته).

بعد خمس حالات من اطلاق الصواريخ من لبنان الى اراضي اسرائيل، من الصعب التملص من الاستنتاج بانه في الشمال فتحت جبهة جديدة تستدعي معالجة فورية. حتى يوم امس كانت هناك محافل في اسرائيل تعاطت مع هذه الاحداث مثلما تتعاطى مع المطر. كالقدر. ثلاث حالات، شرحوا، نفذت في اثناء حملة "حارس الاسوار" كتضامن مع سكان غزة، والرابعة – قبل اسبوعين – كانت ردًا على هجوم نسب لإسرائيل في سوريا او على حجيج اليهود الى الحرم في التاسع من آب. على اي حال، كما زعم، لم يكن فيها مصابين ولم تلحق اضرار، وعليه، فهذا مقلق ولكنه ليس نهاية العالم وبالتأكيد ليس شيئا يستحق اشعال الحدود الشمالية من اجله.

بعد الحالة الخامسة تخيل أن هذه السلبية الفكرية – التي بدايتها في حكومة نتنياهو وتواصلها في حكومة بينيت – تحتاج الى اعادة نظر. على اسرائيل أن تتعاطى مع هذه الاحداث وفقا لاختبار النية، وليس لاختبار النتيجة. من اطلق ظهرا صواريخ الى كريات شمونه، قصد الاصابة وقصد القتل. وحقيقة أنه فشل هي صدفة؛ في المرة التالية من شأنه أن ينجح. المعنى

هو ان على اسرائيل ان تنتقل من الرد الى المبادرة، من الدفاع الى الهجوم. الا تجلس مكتوفة الايدي وتنتظر الكاتيوشا بل ان تعثر على من هو مسؤول عن اطلاقها وتحرص على الا يتمكنوا من اطلاقها بعد ذلك، لا صواريخ ولا كلمات. ليس واضحا لماذا لم يحصل هذا حتى الان. لقد نجحت الاستخبارات الاسرائيلية في ان تحل لغز تحديات اكثر تعقيدا من مجرد بضعة فلسطينيين يعملون من احدى المدن في جنوب لبنان. وحقيقة أن النار استمرت تضع قيد الخطر سكان الشمال وتعرض دولة اسرائيل للخطر في ان تعلق في تصعيد غير مرغوب فيه، وغير مخطط له كنتيجة للتدهور الذي يبدأ في حدث تكتيكي عديم المعنى ظاهرًا.

صحيح أن الجيش الاسرائيلي رد بشكل حاد نسبيًا – قذائف مدفعية اطلقت نحو الاراضي اللبنانية بكمية اكبر مما في كل الحالات السابقة معا – ولكن مشكوك أن تكون الرسالة استوعبت. مطلقي الصواريخ اثبتوا أنهم لا يتأثرون لا بالقذائف المدفعية ولا بالبلاغة البيانية. التي يهدد بها السياسيون. السبيل الوحيد لإنهاء القصة هو المس بهم بشكل مركز، وفي اقرب وقت ممكن.

في الاسابيع الاخيرة طرحت غير قليل من النظريات حول هذه الصواريخ. زعم ان حزب الله يصادق عليها، او ان حماس توجهها من غزة، او هذه وتلك. اذا كانت توجد معلومات تؤكد جزء من هذه الادعاءات، فان على اسرائيل ان تنشرها فورا. وليعلم سكان لبنان بان حزب الله يعرضهم للخطر في حرب في الوقت الذي توجد فيه بلادهم في درك اسفل غير مسبوق، وليعرف سكان القطاع بان من شأنهم ان يعلقوا في جولة قتال اخرى برعاية السنوار وشركائه. ان حقيقة أن اسرائيل تمتنع عن ذلك تدل على ما يبدو بان هذا تنظيم محلي بل وربما من حارة ما ليس موجها ولا يسيطر عليه اي تنظيم. اذا كان الحال هكذا فانه يطرح علامة استفهام على النظرية المنتشرة التي تقول ان شيئا لا يحصل في لبنان وبالتأكيد في جنوبه دون إذن من حزب الله.

حزب الله مشغول البال اليوم اساسا في الساحة اللبنانية الداخلية. لا يبدو ان له مصلحة في أن يفتح جبهة فاعلة مع اسرائيل. صحيح أنه تعهد في الماضي بان يرد على كل عمل اسرائيلي في اراضي لبنان وعلى كل اصابة لمواطن لبناني ولكنه عرف ايضا كيف يستوعب نار المدفع، ومعقول الا يذرف دمعة على تصفية مطلقي صواريخ فلسطينيين. نصرالله يعرف بان التصريحات عن "درع لبنان" جيدة للخطابة، ولكن ليس فيها الكثير حين يكون مواطنو بلاده تواقين للطعام، للوقود والادوية. في الذكرى الثانوية للمصيبة التي ألمت بلبنان مع انفجار مرفأ بيروت، مشكوك أن يكون اي من مواطنيه يريد أن يرى حزب الله او اي جهة اخرى تجلب عليه مصيبة اخرى.

هآرتس – مقال – 2021/8/5

المراقب: الدولة لا تعرف عدد البدو في النقب

بقلم: الموغ بنزكري

(المضمون: يشير تقرير مراقب الدولة الى فجوات كبيرة بين المعطيات حول عدد السكان في منطقة النقب. ويتبين أنه على الرغم من تحذير وزارة حماية البيئة قبل عقد، إلا أنه لم يتم نقل مجمع للتعليم يوجد قرب المنطقة الصناعية نئوت حوفيف في النقب).

سلطات الدولة لا تعرف ما هو عدد السكان البدو في النقب، ولا تعرف كم عدد السكان الذين يعيشون في كل قرية بدوية. هذا ما يتبين من تقرير مراقب الدولة الذي تم نشره أمس. ويتبين من التقرير ايضا أن الدولة لا تطبق القرار الذي تم اتخاذه قبل عقد، وهو نقل مجمع كبير من مكانه يشمل مؤسسات تعليم قرب المنطقة الصناعية لإنتاج المواد الكيميائية في النقب. ويشير التقرير ايضا الى أكثر من 1600 حادثة جنائية حدثت خلال السنوات الاربع في قاعدة التدريب سالم في شمال النقب.

حسب تقرير المراقب توجد فجوات كبيرة في معطيات عدد السكان البدو في النقب. بين معطيات سلطة السكان وبين معطيات سلطة التطوير وتسوية التوطين البدوي في النقب وبين معطيات الوزارات المختلفة. ويتبين من التقرير أنه حسب معطيات سلطة السكان فانه في السلطات المحلية البدوية السبعة الكبيرة يعيش 151 ألف شخص، في حين أنه حسب سلطة التسوية يعيش فيها 105 آلاف شخص فقط. بين السلطات توجد فجوات ايضا في المعطيات التي تتعلق بالقرى غير المعترف بها. ففي حين أنه حسب سلطة السكان يعيش فيها 80 ألف مواطن، فانه حسب سلطة التسوية يعيش فيها 103 آلاف مواطن.

اضافة الى ذلك، يظهر من التقرير أن هناك فجوة كبيرة بين معطيات الوزارات الحكومية المختلفة، الامر الذي يؤثر بشكل مباشر على الميزانيات التي توزعها الوزارات على المجالس المحلية. مثلا، حسب معطيات وزارة الرفاه، عدد سكان الشتات الذين يعيشون تحت رعاية المجلس الاقليمي "القاسوم" في شهر آب 2016، كان 51 ألف شخص. وحسب سلطة السكان، كان يعيش هناك 5900 مواطن من الشتات فقط. وحسب وزارة الداخلية، عدد السكان المتشتتين في المجلس كان في آذار السنة نفسها 33 ألف شخص. في حين أن عددهم حسب المكتب المركزي للإحصاء كان 8800نهاية 2015. وحسب وزارة التعليم، في حزيران 2015 كان عدد السكان في المجلس 42.500 شخص ينتشرون في ارجاء المنطقة. اشار المراق، نتنياهو انغلمان في التقرير الى أن "عدد السكان في النقب بشكل عام والبدو بشكل خاص لا يمكن تقديره، لأنه لا يوجد عنوان رسمي لمن يعيشون في القرى غير المعترف بها.

وقد حذر المراقب في التقرير من استمرار الخطر على نحو 3 آلاف طالب من طلاب المدارس الاساسية العزازمة أ والعزازمة ب، و13 روضة اطفال الذين يتعلمون في المركز التعليمي الذي يبعد مسافة 2.5 كم عن المجلس الصناعي نئوت حوفيف. داخل حدود المجلس يعمل نحو 20 مصنعًا ينتج المبيدات ومواد كيميائية ومنتجات مصنوعة من مواد خطيرة. في 2012 حذرت وزارة حماية البيئة من أنه يجب ابعاد مركز التعليم الى مسافة لا تقل عن 5 كم جوا عن المجلس.

ردًا على التقرير قالوا في قسم التعليم في المجلس المحلي نفيه مدبار بأنه توجد خطة لإخلاء المدارس، لكن اولياء امور الطلاب يعارضون الاخلاء ويقومون بتأخيره. وحسب رد وزارة التعليم، في السنوات الاخيرة اقيمت مباني متنقلة ومدرسة اخرى هي العزازمة ج غير التي توجد في مجال الخطر. ولكن آباء الطلاب يرفضون ارسال اولادهم اليها. في التقرير تمت الاشارة الى أن "مكتب مراقب الدولة يلفت انتباه وزارة التعليم ووزارة حماية البيئة الى التباطؤ في حل المشكلة التي يمكن أن تعرض للخطر بصورة فعلية آلاف الطلاب في النقب. وايضا التنفيذ يتعلق بمواجهة معارضة الآباء".

خلال ذلك، حسب التقرير، في الاعوام 2007 – 2020 حدثت في قاعدة التدريب "تساليم" 1628 حادثة جنائية، 1262 منها كانت حادثة دخول الى مناطق تدريب في القاعدة. في تلك السنوات حدثت ايضا 50 عملية سرقة لمعدات و49 حادثة رشق حجارة و22 حادثة فيها تم قطع الاسلاك الشائكة و60 حالة اقتحام. ايضا تم العثور في مناطق التدريب في القاعدة على 185 دفيئة لزراعة القنب، وهي ظاهرة اتسعت في السنوات الاخيرة.

في الجيش ردوا على المراقب بأنهم اتخذوا عدة خطوات في اعقاب هذه الاحداث، منها تسييج مواقف السيارات واقامة سدود ترابية مرتفعة في عدة نقاط في المنطقة التي تستخدم لتخزين معدات الجيش من اجل منع سرقتها. مع ذلك، اعترف الجيش أنه في الاماكن التي لم تنفذ فيها اعمال كهذه فان ظاهرة الاقتحام والسرقة تستمر بصورة أكثر شدة.